

تحليل اقتصادي لدالة الطلب الفردي على اللحوم الحمراء في العراق للمدة من (1980-2008)

محمد عبد الرسول لطيف* كرار حميد فرج**

الملخص

تهدف الدراسة قياس معدلات النمو لإنتاج اللحوم الحمراء في العراق للمدة من (1980-2008)، التوصيف الاقتصادي للعوامل المؤثرة في استهلاك اللحوم الحمراء، تقدير وتحليل وتفسير دوال الطلب على اللحوم الحمراء في العراق للمدة من (1980-2008) ، وأخيراً التنبؤ بالكميات المطلوبة من اللحوم الحمراء في العراق للمدة من (2005-2015). و توصلت الدراسة إلى استنتاجات أهمها، تعد اللحوم الحمراء سلعة ضرورية يزداد الطلب عليها حتى في حالة ارتفاع أسعار هذه المنتجات، انخفاض متوسط نصيب الفرد من اللحوم الحمراء، ويعود ذلك إلى انخفاض الإنتاج المحلي من ناحية وزيادة حجم السكان من ناحية أخرى فضلاً عن ارتفاع أسعار اللحوم الحمراء ، يشير البحث إلى أن المستهلك يعاني من نقص في مستوى إشباع اللحوم الحمراء، وهو مؤشر لتراجع المعروض منها في الأسواق المحلية، ونتيجة انخفاض مستوى الإشباع لهذه السلعة فاننا نجد أن المستهلكين قد اتجهوا إلى استهلاك لحوم الدجاج بأنواعها لاسيما في عقد التسعينات بسبب الحصار الاقتصادي لانخفاض أسعارها مقارنة بأسعار اللحوم الحمراء. وخلصت الدراسة إلى بعض التوصيات أهمها الاهتمام بقطاع الإنتاج الحيواني وتوفير كل السبل الكفيلة بتطوير وتحسين قطاع إنتاج اللحوم الحمراء، توجيه الاستثمارات المحلية نحو إنتاج السلع البديلة للحوم الحمراء وبشكل متوازن لتلبية متطلبات الأنماط الاستهلاكية المختلفة لأن العمليات التسويقية للسلع البديلة تسهم بعمل مهم في تقليل الاعتماد على اللحوم الحمراء ، زيادة الاهتمام بمثل هذه البحوث لإعطاء صورة واضحة عن حقيقة التطور التنموي لإنتاج واستهلاك اللحوم الحمراء ومستوى الرفاهية الذي وصل إليه الفرد في القطر العراقي .

المقدمة

يعد العراق أحد الأقطار الغنية بثرواته الحيوانية وهي إحدى الدعامات الأساس لاقتصاده ويساهم بحدود (35%) من إجمالي الواردات الزراعية. وهي بهذا تسهم إسهاماً فعالاً بتأمين الأمن الغذائي للشعب العراقي من خلال تجهيزه بالبروتين الحيواني وسد جزء كبير من احتياجاته للمنتجات الحيوانية المتمثلة باللحوم والحليب والبيض (1). كما تسهم في رفد الصناعة الوطنية لقسم كبير مما تحتاجه من المواد الأولية التي مصدرها الحيوان كالجلود والأصواف، الذي يساعد على وجود هذه الثروة في العراق هو سعة أراضيه واختلاف تضاريسه، إذ الجبال الشاهقة وما تتخللها من سفوح ووديان خضراء مكونة المراعي الطبيعية لملايين الماشية ، ومن هذا الشأن اهتمت دراستنا باللحوم الحمراء بوصفها إحدى أنواع المواد الغذائية الضرورية لجسم الإنسان لانها مصدراً غنياً بالفيتامينات والحوامض الأمينية فضلاً عن البروتينات الأساس، إذ يعد استهلاك البروتين الحيواني مؤشراً مهماً وذا دلالة واضحة لما وصل إليه المستوى المعاشي لأي مجتمع خاصة إذا ما علمنا أن نسبة ما تحتويه اللحوم من البروتين أكبر مقارنة بالبروتين الذي نحصل عليه من

*الشركة العامة للتجهيزات الزراعية - وزارة الزراعة - بغداد، العراق.

**وزارة العلوم والتكنولوجيا - بغداد، العراق.

تاريخ تسلم البحث: 2012/2.

تاريخ قبول البحث: 2012/1.

المنتجات الزراعية الذي يتناولها الفرد في كل دول العالم (6)، والزيادة في الطلب على اللحوم أدت إلى اتساع الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك، الأمر الذي ترتب عليه قيام الدولة باستيراد اللحوم الحمراء لتلبية الطلب المتزايد على هذا النوع من اللحوم، وتسعى السياسة الاقتصادية للدولة إلى تحقيق الرفاهية الاقتصادية لعموم أبناء المجتمع العراقي عن طريق رفع مستوياتهم المعاشي وذلك ضمن سياق التخطيط السياسي والاقتصادي الشامل في القطر ويتطلب هذا العمل الاستمرار في تخطيط الاستهلاك الذي يتأثر بنمو الدخل القومي وبالتالي نمو الدخل الفردي تبعاً لذلك، وصولاً إلى تحقيق المستوى الرفاهية التي تنشدها الدولة للأفراد (5). وبذلك يمثل موضوع دوال الطلب أهمية ضرورية لتوجيه سياسات الدولة نحو توفير الحد الأدنى من هذه السلعة الأساس للفرد العراقي لأسباب اجتماعية وسياسية. ولما كانت الدخول والأسعار في تغيير مستمر فإن القيام بتقدير دوال الطلب والاستهلاك تعد مسألة مهمة وضرورية سواء أكان الهدف منها تخطيط حجم الاستهلاك في إطار خطة قصيرة أم متوسطة المدى، أم مجرد تحديد اتجاه نموه للمدى البعيد، تركزت مشكلة البحث في تنامي الطلب على اللحوم الحمراء بسبب الزيادات الحاصلة في حجم السكان من جهة والقصور الحاصل في الكميات المعروضة من اللحوم الحمراء نتيجة لانخفاض الإنتاج المحلي من جهة أخرى، مما أدى إلى اللجوء إلى استيراد هذه اللحوم لسد العجز الحاصل في العرض المحلي. وهذا الأمر أثقل كاهل ميزانية الدولة بالموارد المالية المدفوعة عن قيمة اللحوم المستوردة من البلدان الأجنبية. ويعتمد البحث على فرضية مفادها، بأن الطلب على استهلاك اللحوم الحمراء يتحدد بمتغيرات اقتصادية وغير اقتصادية تتفاوت في تأثيرها وينسب مختلفة تنعكس آثارها في حجم الطلب الكلي على اللحوم الحمراء في العراق اثناء المدة من (1980 - 2008) هدفت الدراسة إلى قياس معدلات النمو السنوي لإنتاج اللحوم الحمراء في العراق للمدة من (1980 - 2008)، تقدير وتحليل وتفسير دالة الطلب على اللحوم الحمراء في العراق للمدة من (1980 - 2008)، التنبؤ بالكميات المطلوبة من اللحوم الحمراء في العراق للمدة من (2008 - 2015). وتوضح أهمية الدراسة، بأنه على الرغم من وجود عدد من الدراسات التي تناولت موضوع اللحوم أنتاجاً واستهلاكاً ورغم محاولة العديد من الباحثين التطرق إلى مجال العجز في العرض المحلي عن مواجهة الطلب المتزايد على اللحوم إلا أن الظروف الحالية التي يعيشها القطر العراقي تقتضي مزيداً من الاهتمام بهذا الجانب والإسراع في تطوير القطاع الزراعي ليتسنى تأمين الحاجات المتزايدة إلى الغذاء لا سيما البروتين ومن ثم تقليل الفجوة الغذائية منه وتقليل الاعتماد على الاستيرادات. تم الحصول على البيانات من مصادرها الثانوية المتوفرة في كل من المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ومنظمة الأغذية والزراعة العالمية F.A.O ومن المجلات والنشرات والإحصائيات التابعة للأمم المتحدة والمجموعة الإحصائية السنوية لوزارة التخطيط اثناء مدة البحث، وبذلك تم الحصول على البيانات المطلوبة، ثم جرى تبويبها وتفريقها وتحليلها في الحاسوب الإلكتروني.

المواد وطرق البحث

الطلب

هو عبارة عن كميات السلع التي يكون المستهلكون راغبين وقادرين على شرائها عند الأسعار المختلفة لها في مدة زمنية معينة (10)، إذ يقصد بطلب المستهلك الكمية التي يرغب الفرد في الحصول عليها من سلعة معينة (أو خدمة) اثناء مدة معينة من الزمن بشرط أن تكون هذه الرغبة مدعومة بقوة شرائية، أن مجرد الرغبة أو الحاجة إلى شيء ما ليست هي الطلب عليه لذلك يطلق على الطلب تعبيراً فنياً أكثر دقة هو طلب فعال فالعناصر التي تكون الطلب الفعال هي الرغبة في إشباع حاجة معينة والقدرة في الحصول على السلعة أو الخدمة مشروطة بتقديم القيمة أو الثمن، وأخيراً يجب تحديد المرحلة الزمنية التي يتم من خلالها دراسة طلب المستهلك على السلعة، إذ يمكن للمستهلك أن يقوم بتغيير طلبه على

لطيف ، م. ع. و فرج، ك. ح.

السلعة مع مرور الزمن ، اذ يمكن التعبير عن العلاقة بين الكمية المطلوبة من سلعة ما وبين الأسعار المختلفة لها من خلال منحنى الطلب وهو المنحنى الذي يوصل ما بين مزيج سعر السلعة والكمية المطلوبة من تلك السلعة، اذ يبين الكميات التي يرغب المستهلك الحصول عليها من السلعة في ظل الأسعار المختلفة لها مع ثبات العوامل الأخرى في مرحلة زمنية معينة(3).

دالة الطلب

هي العلاقة بين الكمية المطلوبة من سلعة ما ومجموعة من العوامل المؤثرة فيها مثل سعر السلعة ، الدخل الحقيقي للفرد ، ذوقه ، أسعار السلع الأخرى المتصلة وحجم السكان اثناء مدة محدودة من الزمن، ويمكن توضيح ذلك رياضياً بالمعادلة التالية (9):-

$$Q_1 = f(P_1, P_2, I, S, T).$$

Q_1 الكمية المطلوبة من سلعة ما ؛ P_1 سعر السلعة ؛ P_2 أسعار السلع الأخرى المتصلة بها (البديلة والمكملة) ؛ I الدخل الحقيقي للفرد . S حجم السكان؛ T ذوق المستهلك ويمكن التعبير عنه بمتغير الزمن .

أنواع الطلب

تختلف أنواع الطلب حسب الزاوية التي ينظر منها إليه إذ يمكن تقسيم الطلب على الأنواع التالية (4) :-

1-الطلب العادي (الطلب الاستهلاكي): أنه طلب المستهلك على سلعة معينة ماهو إلا الرغبة في الحصول على هذه السلعة المقرونة بالقدرة على شرائها، فالطلب على البطاطا يتوقف على رغبة الفرد وقدرته الإنفاقية على شراء تلك السلعة، فإذا ما ارتفع سعر هذه السلعة أدى ذلك إلى انخفاض الكمية المطلوبة منها وبالعكس مع الأخذ بنظر الاعتبار أسعار السلع المنافسة والمكملة لهذه السلعة .

2-الطلب المشتق: هو عبارة عن الطلب على سلعة معينة نتيجة للطلب على سلعة أخرى، فالطلب على محصول الذرة الصفراء هو طلب مشتق من الطلب على المنتجات الحيوانية (لحم الدجاج ، البيض) لأنه يدخل في تركيبة العليقة المقدمة لهذه النوع من المنتجات، لذا فإن تغيير سعر إحدى هذه المنتجات يؤدي إلى تغيير الكمية المطلوبة منه وبالتالي تغيير الكمية المطلوبة من الذرة الصفراء بالاتجاه نفسه على فرض ثبات العوامل الأخرى .

الطلب المركب: فهو يمثل الطلب الكلي على سلعة معينة عندما تطلب هذه السلعة لأغراض عدة، فعلى سبيل المثال الطلب على الحليب فهو طلب مركب لأن الحليب يستخدم لإنتاج الزبد والقشطة والجبن، فإن أي تغيير في سعر أحد هذه المنتجات سيؤدي إلى تغيير الكمية المطلوبة منه .

3-الطلب المرتبط: هو عبارة عن الطلب على سلعتين أو أكثر معاً في الوقت نفسه، فعلى سبيل المثال يطلب الرمل والأسمنت والحصى لعمل الخرسانة فالطلب على الرمل يكون مشتركاً مع الطلب على كل من الأسمنت والحصى .

4-الطلب العكسي: هو الطلب على سلعة معينة يزداد سعر الوحدة منها، مثل الخبز ، اذ ان أصحاب الدخول المنخفضة يشترون خبزاً أكثر وليس أقل عند زيادة أسعار الخبز، إذ أنهم يعيشون على الخبز في الدرجة الأولى وعندما يرتفع سعره نفسه يجدون أنفسهم مضطرين إلى زيادة الأنفاق النقدي عليه لشراء كمية معينة وبالتالي لا يمكنهم شراء سلعة اعتيادية مثل اللحوم بالمقدار نفسه الذي كانوا يشترونه من قبل وللمحافظة على استهلاكهم الغذائي فهم يقومون بشراء خبز أكثر عندما ترتفع أسعارها (11) .

أنواع مرونة الطلب

1- المرونة السعرية للطلب : تعبر عن مدى استجابة الكمية المطلوبة من سلعة معينة للتغيير في سعر السلعة نفسها أي أنها تمثل التغيير النسبي من الكمية المطلوبة من السلعة منسوباً إلى التغيير النسبي في سعرها. فإذا كان معامل المرونة أكبر من الواحد الصحيح دل ذلك على أن الطلب على هذه السلعة يكون مرناً ، أي التغيير النسبي في السعر يؤدي إلى تغيير نسبي أكبر من الكمية المطلوبة من السلعة ويطلق على هذه السلعة بالكمالية، أما إذا كان معامل المرونة أصغر من الواحد الصحيح دل ذلك على أن الطلب غير مرن، أي أن التغيير النسبي في الأسعار يؤدي إلى تغيير نسبي أقل في الكمية المطلوبة من السلعة ، ويطلق على هذه السلعة بالسلع الاساس، أما إذا كان معامل المرونة يساوي الواحد الصحيح فإن ذلك يدل على الطلب متكافئ أو أحادي المرونة ، أي أن التغيير النسبي في الأسعار يعادل التغيير النسبي من الكمية المطلوبة ويطلق على تلك السلع بالموازنة، أما إذا كان معامل المرونة لا نهائي دل ذلك على أن الطلب لا نهائي المرونة، أي أن تغييراً بسيطاً في السعر يؤدي إلى تغيير لا نهائي في الكمية المطلوبة. وأن إشارة مرونة الطلب السعرية هي سالبة ، وأن هذا يدل على وجود العلاقة العكسية بين المتغير في الكمية المطلوبة والتغيير في السعر بحسب قانون الطلب.

2- مرونة الطلب الدخلية: هي عبارة عن التغيير النسبي في الكمية المطلوبة من سلعة معينة نتيجة للتغيير النسبي في دخل المستهلك، فإذا كان معامل المرونة أكبر من الواحد الصحيح فهذا يعني على أن السلعة كمالية وأن مستوى الإشباع منخفض لهذه السلع ، أما إذا كان معامل المرونة يساوي الواحد الصحيح فهذا يعني أن مستوى الإشباع متوازن وان السلعة شبه ضرورية، أما إذا كان معامل المرونة أكبر من الصفر واقل من الواحد الصحيح فهذا يعني أن مستوى الإشباع مناسب لهذه السلعة والسلعة ضرورية ، أما إذا كان معامل المرونة يساوي صفر فهذا يعني ان الطلب لهذه السلعة لا يتأثر بتغيير الدخل، إما إذا كان معامل المرونة اقل من الصفر فهذا يعني أن مستوى الإشباع عالٍ لأصحاب الدخل العالية وأن السلعة مرغوبة فيما يخص أصحاب الدخل المنخفضة أي أن السلعة رديئة (7).

3- مرونة الطلب التقاطعي: وهي تعبر عن التغيير النسبي في الكمية المطلوبة من السلعة (س) نتيجة للتغيير في سعر السلعة (ص) وذلك خلال فترة محددة وعند ثبات العوامل الأخرى (12)، فعندما تكون الإشارة الموجبة ، فهذا يعني أن ارتفاع سعر السلعة (س) سيؤدي إلى ارتفاع الكمية المطلوبة من السلعة (ص) وهذا يعني ان السلعتين بديلتان ، وعندما تكون المرونة كبيرة والإشارة موجبة فأن السلعتين (س) و(ص) تعوضان عن بعضهما بصورة جيدة. وبالتالي فأن السلعتين تعد متنافستين والمرونة هنا تسمى بمرونة الطلب التبادلية، وعندما تكون الإشارة سالبة فهذا يعني أن ارتفاع سعر السلعة (ص) يؤدي إلى انخفاض الكمية المطلوبة من السلعة (س) عند كل سعر وهذا يعني أن السلعتين مكملتين لبعضهما والمرونة هنا تسمى بمرونة الطلب التقاطعية، وعندما تكون قيمة المرونة مساوية إلى الصفر تكون هاتان السلعتان سلعتين (س) و(ص) مستقلتين.

تطور الكميات المتاحة للاستهلاك ومتوسط نصيب الفرد من اللحوم الحمراء :

ان الكمية المتاحة للاستهلاك هي عبارة عن الإنتاج المحلي زائداً الاستيرادات من اللحوم الحمراء زائداً المخزون من السلعة ، ويتبين من الجدول 2 إن متوسط نصيب الفرد من استهلاك اللحوم الحمراء اخذ بالتذبذب تبعاً لارتفاع الإنتاج والاستيراد وانخفاضهما اثناء مدة الدراسة (1980-2008) ، ويشير الجدول نفسه إلى انه بلغ متوسط نصيب الفرد أعلى مستوى له عام 1985 ليبلغ (14) كغم. أما في سنوات التسعينات فقد وصل إلى (7.9) كغم عام 1990

جدول 1: تطور أسعار اللحوم الحمراء ولحوم الدواجن ولحوم الأسماك (السلع البديلة) في العراق للمدة من (1980-2008)

السنوات	متوسط أسعار اللحوم الحمراء دينار / كغم	السنوات	متوسط أسعار اللحوم الحمراء دينار / كغم	السنوات	متوسط أسعار لحوم الدواجن دينار / كغم	السنوات	متوسط أسعار لحوم الدواجن دينار / كغم	السنوات	متوسط أسعار لحوم الأسماك دينار / كغم
1980	1.5	1995	1398	1980	0.7	1995	1545	1980	2.5
1981	2.5	1996	1390	1981	0.9	1996	2061	1981	2.5
1982	2.5	1997	2232	1982	1.1	1997	2003	1982	2.9
1983	2.7	1998	3050	1983	1.2	1998	2228	1983	3.6
1984	2.9	1999	2757	1984	1.5	1999	1734	1984	3.6
1985	3.1	2000	2350	1985	1.3	2000	1600	1985	3.7
1986	3.1	2001	2702.3	1986	1.3	2001	1854	1986	4.9
1987	3.7	2002	2970.8	1987	1.6	2002	1729.3	1987	5.4
1988	4.9	2003	3377.3	1988	2.1	2003	1750.4	1988	6.7
1989	5.1	2004	4750.4	1989	2.2	2004	2000.4	1989	4.6
1990	6.1	2005	4000	1990	3.2	2005	1962	1990	5.3
1991	11.7	2006	4000	1991	12.1	2006	1962	1991	12
1992	34.3	2007	6123.5	1992	22.2	2007	2250.4	1992	32
1993	77.4	2008	7496.6	1993	67.1	2008	2500.4	1993	75
1994	344.5			1994	404.0			1994	301

المصدر: وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية من 1980-2007.

وذلك نتيجة لاستمرار الحصار الجائر. إما في سنوات الألفيات فقد وصل إلى (2.35) كغم عام 2008. بسبب الإستراتيجية التي تبعتها وزارة الزراعة بالتركيز على اللحوم الحمراء.

العوامل المؤثرة في استهلاك اللحوم الحمراء

1- الدخل القومي ومتوسط نصيب الفرد منه : يتأثر الاستهلاك بمستوى دخل الفرد والقدرة الشرائية لذلك الدخل . وتشير النظرية الاقتصادية إلى وجود علاقة طردية بين الدخل والكميات المطلوبة من السلعة. " إذ ان زيادة الدخل تؤدي إلى زيادة مقدار الاستهلاك السلعي في ظل ثبات بقية العوامل الأخرى ، وعلى العكس من ذلك فان زيادة الدخل قد تؤدي إلى نقص في مقدار الاستهلاك من سلعة معينة ويطلق الاقتصاديون على هذا النوع من السلع بالسلع الرديئة (inferior goods) . ويشير جدول 2 إلى تطور متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي بالأسعار الثابتة للمدة من (2008-1980)

جدول 2 : متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي ومتوسط استهلاكه من اللحوم الحمراء في العراق للمدة من (2008-1980)

السنوات (1)	متوسط نصيب الفرد في الدخل بالأسعار الثابتة (2)	السنوات (3)	متوسط نصيب الفرد في الدخل بالأسعار الثابتة (4)	السنوات (5)	متوسط استهلاك الفرد من اللحوم الحمراء (كغم) (6)	السنوات (7)	متوسط استهلاك الفرد من اللحوم الحمراء (كغم) (8)
1980	111.59	1995	9411.95	1980	10.7	1995	3.6
1981	70.87	1996	10319.20	1981	11.5	1996	2.7
1982	74.40	1997	12715.65	1982	14	1997	2.4
1983	72.13	1998	17429.74	1983	11.8	1998	2.2
1984	81.50	1999	23993.08	1984	13.5	1999	2.6
1985	79.86	2000	26554.68	1985	14.4	2000	1.8
1986	75.16	2001	28774.62	1986	8.7	2001	1.7
1987	96.25	2002	25362.50	1987	9.0	2002	1.8
1988	96.25	2003	26118.50	1988	11.5	2003	1.7
1989	95.55	2004	26012.46	1989	11.3	2004	1.7
1990	107.06	2005	25906.46	1990	7.9	2005	2.25
1991	97.73	2006	25906.46	1991	3.9	2006	2.3
1992	251.53	2007	267230	1992	5.6	2007	2.35
1993	615.39	2008	290986	1993	5.5	2008	2.40
1994	2998.20			1994	4.3		

المصدر: العمود (2) و(4) من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية 2007-1980 ، العمود (6) و (8) وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية 2007-1980 .

2- أسعار اللحوم الحمراء : وتعد من أهم العوامل المؤثرة في الاستهلاك والطلب على اللحوم الحمراء ، إذ تتأثر الكميات المطلوبة سلبياً مع ارتفاع أسعارها . ويوضح جدول 1 تطور أسعار اللحوم الحمراء في البلد اثناء مدة الدراسة، ويلاحظ الارتفاع المستمر في أسعارها للحوم الحمراء . من 1.5 دينار /كغم عام 1980 إلى 7496.6 دينار /كغم عام 2008.

3- أسعار السلع البديلة أو المكملة : تعد لحوم الدواجن والأسماك هي البديلة عن اللحوم الحمراء بالدرجة الرئيسة ، يوضح جدول 1 أسعار اللحوم الحمراء والأسماك والدواجن للمدة من (2008-1980) .

النتائج والمناقشة

من خلال اعتماد تحليل السلاسل الزمنية للمتغيرات المذكورة؛ تم تقدير الأنموذج الرياضي لدالة الطلب الفردي على سلعة اللحوم الحمراء، اذ تم عدّ الكمية المطلوبة من سلعة اللحوم الحمراء دالة خمسة متغيرات هي سعر اللحوم

لطيف ، م. ع. و فرج، ك. ح.

الحمراء، متوسط دخل الفرد السنوي، سعر الدجاج، سعر الأسماك، الزمن. وقد اعتمدت طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية في تقدير الدالة:

وتضمنت الدراسة سلسلة زمنية مداها (27) عاماً من 1980-2008 والتي قسمت على مدتين شملت الأولى 1980-1994 والثانية 1995-2008 .

إما عن سبب تقسيم مدة البحث على مدتين فذلك يعود إلى الأسباب التالية:

1- المدة الأولى من 1980-1994

شهدت المدة الأولى ارتفاعاً في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الذي أدى إلى رفع مستواه المعاشي لأسباب عدة منها:

تحول المجتمع المدني إلى مجتمع عسكري بعد نشوب الحرب العراقية الإيرانية، وذلك يعني أن معظم فئات المجتمع تحصل على أجورها الشهرية المرتفعة نسبياً من الدولة، وهذا الأمر وفر لها الإمكانيات اللازمة لشراء منتجات اللحوم الحمراء.

2- المدة الثانية من 1995-2008

شهدت المدة الثانية تغييرات اقتصادية مختلفة تماماً عن المدة الأولى وفيها فرض الحصار الاقتصادي على العراق، الذي أدى إلى انقطاع الاستيرادات الأجنبية مما حدا بالعراق إلى اعتماد مبادئ السياسة السعرية كوسيلة لزيادة الإنتاج المحلي من منتجات اللحوم الحمراء، وذلك أدى إلى ارتفاع أسعار هذه المنتجات فضلاً عن ارتفاع التضخم أثناء هذه المدة إلى معدلات مرتفعة الأمر الذي أسهم في خفض القوة الشرائية لوحدة النقد وذلك عكس أثره السلبي في الكميات المستهلكة من اللحوم الحمراء.

المدة الأولى من 1980-1994

من أجل تقدير دالة الطلب على اللحوم الحمراء أثناء المدة من 1980-1994 اختبرت صيغ القياس وكانت الصيغة اللوغاريتمية قد أعطت أفضل النتائج التالية.

$$\text{LNY} = 0.401 - 0.271 \text{ LNP1} + 0.343 \text{ LN I} + 0.211 \text{ LNP2} + 0.760 \text{ LNP3} + 0.014 \text{ LNT}$$

$$\begin{array}{cccccc} t & (1.89)^{**} & (-1.85)^{**} & (2.762)^{**} & (2.043)^{**} & (1.750)^{**} & (3.261)^{**} \\ R^2 = 0.88 & & D.W = 1.618 & & F = 12.158 & & \bar{R}^2 = 0.8 \end{array}$$

اذ ان:

Y = متوسط استهلاك الفرد من اللحوم الحمراء (كغم/سنة) ؛ $P1$ = سعر سلعة اللحوم الحمراء (د/كغم) ؛ $P2$ = سعر سلعة الدجاج (د/كغم) ؛ $P3$ = سعر سلعة الأسماك (د/كغم) ؛ T = الزمن (سنة) ؛ I = متوسط دخل الفرد (دينار)

يتبين ان النموذج المذكور آنفاً يتوافق مع المؤشرات الاقتصادية والإحصائية والقياسية، اذ جاءت المعلمة المقدرة لسعر سلعة اللحوم الحمراء سالبة (-0.271) وذلك يوضح العلاقة العكسية بين اللحوم الحمراء والكمية المطلوبة منها، وقد كانت المعلمة المقدرة معنوية بموجب اختبار t تحت معنوية 5%، كما ان المعلمة المقدرة للدخل كانت موجبة (0.343) وهذا يفسر العلاقة الموجبة بين الكمية المطلوبة من اللحوم الحمراء ودخل المستهلك وظهرت معنوية تحت مستوى 5%، وكانت المعلمة المقدرة لسعر لحوم الدواجن موجبة (0.211) وهي توضح بأن لحوم الدواجن سلعة بديلة للحوم الحمراء، أي كلما ارتفع سعر لحوم الدواجن ازداد الطلب على اللحوم الحمراء في حالة ثبات أسعارها مقارنة بأسعار لحوم الدواجن وأنها معنوية تحت مستوى 5%، وكانت المعلمة المقدرة لسلعة الأسماك موجبة (0.760) وهي توضح بأن لحوم الأسماك بديلة أيضاً للحوم الحمراء، أي كلما ارتفعت أسعار لحوم الأسماك ازداد الطلب على اللحوم الحمراء في

حالة ثبات أسعارها مقارنة بأسعار لحوم الأسماك. وظهرت معنوية تحت مستوى 5% ، وكانت المعلمة المقدرة للزمن موجبة (0.014) وهي توضح تزايد الطلب على اللحوم الحمراء مع مرور الزمن وأنها معنوية تحت مستوى 1%، أما المعايير الإحصائية ومن خلال قيمة معامل التحديد البالغة $R^2 = 0.88$ يتضح بأن التغيرات الحاصلة في الكميات المطلوبة من اللحوم الحمراء تفسرها المتغيرات المستقلة التي يتضمنها النموذج ، أوضحت قيمة اختبار F المحسوب معنوية النتائج إحصائياً .

إما على صعيد الاختبارات القياسية فتشير قيمة اختبار (D.W) البالغة (1.618) أنها تقع في منطق القرار الخامس عند مستوى 1%. وهذا يدل أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي Autocorrelation. ولغرض تشخيص مشكلة التعدد الخطي Multicollinearity بين المتغيرات المستقلة أوضح اختبار كلاين بأن معامل التحديد المتعدد كان أكبر من معامل الارتباطات الجزئية بين المتغيرات التوضيحية للنموذج وأكدت هذا مقياس viF الذي كانت قيمته أقل من الـ 5 أو 10 وكذلك نتائج مقياس Condition Index دليل الحالة الذي كانت قيمته أقل من 15، وأخيراً فإن هذا النموذج خالي من مشكلة التجميع لأنها بيانات سلسلة زمنية، ونلاحظ أن المعلمة المقدرة تعبر عن مرونة الطلب السعرية والدخلية والتقاطعية ، إذ توفر المرونة معلومات مهمة لتحديد أثر التغيرات السعرية والدخلية والتقاطعية على الكميات المطلوبة من اللحوم الحمراء ويمكن الاستناد إلى ذلك في تحديد السياسة السعرية.

جدول 3 : مرونة الطلب السعرية والدخلية والتقاطعية على اللحوم الحمراء في العراق اثناء المدة من (1980-1994)

السنوات	المرونة	قيم المرونة
1994-1980	مرونة الطلب السعرية	-0.271
1994-1980	مرونة الطلب الدخلية	+ 0.343
1994-1980	مرونة الطلب التقاطعية (لحوم دواجن)	+ 0.211
1994-1980	مرونة الطلب التقاطعية (لحوم الأسماك)	+ 0.760

المصدر: احتسبت من قبل الباحث، بالاعتماد على بيانات، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية للسنوات من 1980-2008.

توضح قيم المرونة الواردة في الجدول الموضح أنفاً بأن قيم مرونة الطلب السعرية كانت ذات إشارة سالبة، وهي تعني أن العلاقة بين السعر والكمية المطلوبة هي علاقة عكسية، أي أن التغير في سعر اللحوم الحمراء بنسبة 10% مع بقاء المتغيرات الأخرى ثابتة سيؤدي إلى تغيير في الكمية المطلوبة بنسبة (2.71%) وبالاتجاه المعاكس، أي زيادة السعر بنسبة 10% سيؤدي إلى انخفاض الكمية المطلوبة بنسبة (2.71%)، وبما أن معامل المرونة أقل من الواحد الصحيح دل ذلك على أن الطلب على اللحوم الحمراء قليل المرونة وأن السلعة ضرورية، وفيما يخص مرونة الطلب الدخلية فقد أوضحت نتائج الجدول بأنها ذات إشارة موجبة، وهي تعني أن العلاقة بين الكمية المطلوبة من اللحوم والدخل هي علاقة طردية، أي أن التغير في الدخل بنسبة 10% مع بقاء المتغيرات الأخرى ثابتة سيؤدي إلى تغيير في الطلب على اللحوم الحمراء بنسبة (3.43%) وأن هذا التغير هو عبارة عن تغيير في منحني الطلب، أي أن زيادة الدخل بنسبة 10% مع بقاء السعر على ما هو عليه ستزداد الكمية المطلوبة بنسبة (3.43%) ، وبما أن معامل المرونة أقل من الواحد الصحيح دل ذلك على أن السلعة طبيعية أو ضرورية لأنها أظهرت استجابة غير مرنة لتغير الدخل، إما مرونة الطلب التقاطعية للحوم الحمراء مع لحوم الدواجن (0.211) فقد أوضحت نتائج جدول 3 بأنها كانت ذات إشارة موجبة مما يدل أن لحوم الدواجن هي بديلة للحوم الحمراء، أي أن الزيادة في أسعار لحوم الدواجن سيؤدي إلى الزيادة في الطلب على اللحوم الحمراء. وكذلك هو الحال فيما يخص مرونة الطلب التقاطعية للحوم الأسماك (0.760) مع اللحوم الحمراء.

المدة الثانية من 1995-2008

من اجل تقدير دالة الطلب على اللحوم الحمراء اثناء المدة من 1995-2008 اختبرت صيغ القياس وكانت الصيغة اللوغاريتمية قد أعطت أفضل النتائج التالية.

$$\text{LNY} = 0.117 - 0.714 \text{ LNP1} + 0.956 \text{ LNI} + 0.277 \text{ LNP2} + 0.219 \text{ LNP3} + 0.096 \text{ LNT}$$

$$t \quad (3.013)^{**} \quad (-1.952)^{*} \quad (3.304)^{**} \quad (3.167)^{**} \quad (2.373)^{*} \quad (1.587)^{*}$$

$$R^2 = 0.811 \quad D.W = 1.784 \quad F = 48.886 \quad \bar{R}^2 = 0.80$$

اذ ان:

Y = متوسط استهلاك الفرد من اللحوم الحمراء (كغم/سنة)؛ $P1$ = سعر سلعة اللحوم الحمراء (د/كغم)؛ $P2$ = سعر سلعة الدجاج (د/كغم)؛ $P3$ = سلعة الاسماك (د/كغم)؛ T = الزمن (سنة)؛ I = متوسط دخل الفرد (دينار).

تبين ان الأنموذج المذكور آنفاً يتوافق مع المؤشرات ألاقصادية والإحصائية والقياسية، اذ جاءت المعلمة المقدرة لسعر سلعة اللحوم الحمراء سالبة (0.714 -) وذلك يوضح العلاقة العكسية بين اللحوم الحمراء والكمية المطلوبة منه، وقد كانت المعلمة المقدرة معنوية بموجب اختبار t تحت معنوية 5%، كما ان المعلمة المقدرة للدخل كانت موجبة (0.956) وهذا يفسر العلاقة الموجبة بين الكمية المطلوبة من اللحوم الحمراء ودخل المستهلك وظهرت معنوية تحت مستوى 1%، وكانت المعلمة المقدرة لسعر لحوم الدواجن موجبة (0.277) وهي توضح بأن لحوم الدواجن سلعة بديلة للحوم الحمراء، أي كلما ارتفع سعر لحوم الدواجن ازداد الطلب على اللحوم الحمراء في حالة ثبات أسعارها مقارنة بأسعار لحوم الدواجن وأنها معنوية تحت مستوى 1%، وكانت المعلمة المقدرة لسلعة لحوم الأسماك موجبة (0.219) وهي توضح بأن لحوم الأسماك بديلة أيضاً للحوم الحمراء، أي كلما ارتفعت أسعار لحوم الأسماك ازداد الطلب على اللحوم الحمراء في حالة ثبات أسعارها مقارنة بأسعار لحوم الأسماك. وظهرت معنوية تحت مستوى 5%، وكانت المعلمة المقدرة للزمن موجبة (0.096) وهي توضح تزايد الطلب على اللحوم الحمراء مع مرور الزمن وأنها معنوية تحت مستوى 5%، أما المعايير الإحصائية ومن خلال قيمه معامل التحديد البالغة 0.8 R^2 يتضح بأن التغيرات الحاصلة في الكميات المطلوبة من اللحوم الحمراء تفسرها المتغيرات المستقلة التي يتضمنها الأنموذج، أوضحت قيمة اختبار F المحسوبة معنوية النتائج إحصائياً. أما على صعيد الاختبارات القياسية فتشير قيمة اختبار (D.W) البالغة (1.78) ان الأنموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي Autocorrelation. ولغرض تشخيص مشكلة التعدد الخطي Multicollinearity بين المتغيرات المستقلة أوضح اختبار كلاين بأن معامل التحديد المتعدد كان اكبر من معامل الارتباطات الجزئية بين المتغيرات التوضيحية للأنموذج وأكدت هذا مقياس viF الذي كانت قيمه اقل من 5 أو 10 وكذلك نتائج مقياس Condition Index دليل الحالة الذي كانت قيمه اقل من 15، وأخيراً فإن هذا الأنموذج خالي من مشكلة التجميع لأنها بيانات سلسلة زمنية، ونلاحظ ان المعلومات المقدرة تعبر عن مرونة الطلب السعرية والدخلية والتقاطعية، اذ توفر المرونة معلومات مهمة لتحديد اثر التغيرات السعرية والدخلية والتقاطعية في الكميات المطلوبة من اللحوم الحمراء ويمكن الاستناد إلى ذلك في تحديد السياسة السعرية.

جدول 4: مروّنات الطلب السعريّة والدخلية والتقاطعية على اللحوم الحمراء في العراق اثناء المدة من (1995-2008)

السنوات	المروّنات	قيم المروّنات
2008-1995	مرونة الطلب السعريّة	-0.714
2008-1995	مرونة الطلب الدخلية	+ 0.956
2008-1995	مرونة الطلب التقاطعية (لحوم دواجن)	+ 0.277
2008-1995	مرونة الطلب التقاطعية (لحوم الأسماك)	+ 0.219

المصدر: احتسبت من قبل الباحث، بالاعتماد على بيانات، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية للسنوات من 1980-2008.

توضح قيم المروّنات الواردة في الجدول الموضح أنفاً بأن قيم مروّنات الطلب السعريّة كانت ذات إشارة سالبة، وهي تعني أن العلاقة بين السعر والكمية المطلوبة هي علاقة عكسية، أي أن التغير في سعر اللحوم الحمراء بنسبة 10% مع بقاء المتغيرات الأخرى ثابتة سيؤدي إلى تغير في الكمية المطلوبة بنسبة (7.14%) وبالاتجاه المعاكس، أي زيادة السعر بنسبة 10% سيؤدي إلى انخفاض الكمية المطلوبة بنسبة (7.14%)، وبما أن معامل المرونة أقل من الواحد الصحيح دل ذلك على أن الطلب على اللحوم الحمراء قليل المرونة وأن السلعة ضرورية، وفيما يخص مرونة الطلب الدخلية فقد أوضحت نتائج الجدول بأنها ذات إشارة موجبة،

وهي تعني أن العلاقة بين الكمية المطلوبة من اللحوم والدخل هي علاقة طردية، أي أن التغير في الدخل بنسبة 10% مع بقاء المتغيرات الأخرى ثابتة سيؤدي إلى تغير في الطلب على اللحوم الحمراء بنسبة (9.56%). وان هذا التغير هو عبارة عن تغير في منحني الطلب، أي أن زيادة الدخل بنسبة 10% مع بقاء السعر على ما هو عليه ستزداد الكمية المطلوبة بنسبة (9.56%)، وبما أن معامل المرونة أقل من الواحد الصحيح دل ذلك على أن السلعة طبيعية أو ضرورية لأنها أظهرت استجابة غير مرنة لتغير في الدخل، إما مرونة الطلب التقاطعية للحوم الحمراء مع لحوم الدواجن (0.277) فقد أوضحت نتائج جدول 4 بأنها كانت ذات إشارة موجبة مما يدل أن لحوم الدواجن هي بديلة للحوم الحمراء، أي أن الزيادة في أسعار لحوم الدواجن سيؤدي إلى الزيادة في الطلب على اللحوم الحمراء، وكذلك هو الحال فيما يخص مرونة الطلب التقاطعية للحوم الأسماك (0.219) مع اللحوم الحمراء.

معدل النمو السنوي لكميات إنتاج اللحوم الحمراء وكميات الإنتاج الحيواني والسكان في العراق للمدة من (1980-2008)

سيتم حساب معدل النمو السنوي لكميات إنتاج اللحوم الحمراء /ولاً ثم معدل النمو لكميات الإنتاج الحيواني في البلد ثانياً بهدف التعرف على مقدار النمو الحاصل في هذه المتغيرات واعتماداً على الصيغة الآتية: $\ln y = A + rt$ وكما موضح في الجدول التالي.

جدول 5 : معلمات معادلة معدل النمو السنوي لكميات إنتاج اللحوم الحمراء وكميات الإنتاج الحيواني في العراق للمدة من (1980-2008).

السنوات	نوع المتغير	الثابت (a)	النمو السنوي (b)	T	R ²
2008-1980	كمية إنتاج اللحوم الحمراء	4.407	- 0.00022	-0.016	0.01
2008-1980	كمية الإنتاج الحيواني	13.786	0.0105	0.69	0.04
2008-1980	أعداد السكان	4.839	0.047	13.94	0.87

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية للسنوات 1980-2008

ومن ملاحظة جدول 5 ، والذي يبين معلمات دالة النمو السنوي لمغيري كمية الإنتاج والزمن للحوم الحمراء، اتضح إن هناك علاقة ارتباطية ضعيفة جداً بين المتغير التابع (كمية الإنتاج) والمتغير المستقل (عامل الزمن) (التغيرات التكنولوجية) ، إذ بلغ معامل التحديد $R^2 = 0.01$ وهذا يعني أن التغير في الزمن قادر على تفسير 1 % من التغيرات التي تحصل في كمية الإنتاج . في حين يشير المعامل b إلى أنه ستقل كمية الإنتاج بنسبة -0.022 % أثناء مدة الدراسة. وما يعزز النتيجة السابقة هو اختبار t إذ ظهرت قيمة t المحسوبة للمعامل $b = 0.016$ وهي أقل من قيمة t الجدولية البالغة 1.706 عند مستوى 5% وهو بهذا يشير إلى عدم توفر الدلالة المعنوية للمتغير المستقل (عامل الزمن) في تفسير التغيرات التي تحصل في المتغير التابع (كمية الإنتاج). وتوضح معلمات معادلة النمو السنوي لإنتاج اللحوم الحمراء إن قيمة الإنتاج قد نقصت أثناء المدة من (1980-2008) بنسبة (-0.022) % ونستنتج من ذلك انخفاض قيمة إنتاج اللحوم الحمراء للمدة من (1980-2005) وعدم مواكبتها لسد الطلب المتزايد عليها، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها. ومن ملاحظة الجدول نفسه نلاحظ أن معلمات دالة النمو السنوي لمغيري كمية الإنتاج الحيواني والزمن إن هناك علاقة ارتباطية ضعيفة بين المتغير التابع (كمية الإنتاج الحيواني) والمتغير المستقل (عامل الزمن) ، إذ بلغ معامل التحديد $R^2 = 0.04$ ، وهذا يعني أن التغير في الزمن (التغيرات التكنولوجية) قادر على تفسير 4% من التغيرات التي تحصل في كمية الإنتاج الحيواني. في حين يشير المعامل b إلى سيزيد الإنتاج الحيواني بنسبة 1.05 % أثناء مدة الدراسة. وما يعزز النتيجة السابقة هو اختبار t إذ ظهرت قيمة t المحسوبة للمعامل $b = 0.69$ وهي أقل من قيمة t الجدولية البالغة 1.706 عند مستوى 5% ويتضح من هذا عدم معنوية المتغير المستقل في تفسير التغيرات التي تحصل في المتغير التابع. فيما يخص معلمات دالة النمو السنوي لمغيري أعداد السكان والزمن فإن هناك علاقة ارتباطية قوية بين المتغير التابع (أعداد السكان) والمتغير المستقل (عامل الزمن) ، إذ بلغ معامل التحديد $R^2 = 0.87$ ، وهذا يعني أن التغير في الزمن (التغيرات التكنولوجية) قادر على تفسير 87% من التغيرات التي تحصل في أعداد السكان. في حين يشير المعامل b إلى أنه سيزيد أعداد السكان بنسبة 4.7 % أثناء مدة الدراسة. وما يعزز النتيجة السابقة هو اختبار t إذ ظهرت قيمة t المحسوبة للمعامل $b = 13.94$ وهي أكبر من قيمة t الجدولية البالغة 1.706 عند مستوى 5% . ويتضح من هذا معنوية المتغير المستقل في تفسير التغيرات التي تحصل في المتغير التابع.

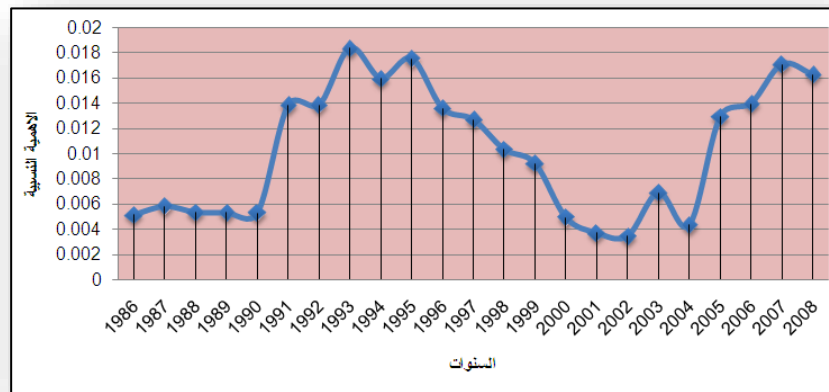
تطور كميه إنتاج اللحوم الحمراء ونسبة مساهمتها في الإنتاج الحيواني في العراق.

ويوضح جدول 6 إن أقل نسبة مساهمة لكميات إنتاج اللحوم الحمراء في الإنتاج الحيواني للمدة من (1980-1989) (مدة الثمانينات) كانت عام 1986 ولقد بلغت تقريباً 0.5% ، بينما كانت اعلي نسبة مساهمة للحوم الحمراء في الإنتاج الحيواني للمدة نفسها عام 1984 وبلغت تقريباً 1.3% ، إن أقل نسبة مساهمة لكميات إنتاج اللحوم الحمراء في الإنتاج الحيواني للمدة من (1990-1999) (مدة التسعينات) كانت عام 1990 ولقد بلغت تقريباً 0.5% ، بينما كانت اعلي نسبة مساهمة للحوم الحمراء في الإنتاج الحيواني للمدة نفسها عام 1993 وبلغت تقريباً 1.8% ، إن أقل نسبة مساهمة لكميات إنتاج اللحوم الحمراء في الإنتاج الحيواني للمدة من (2000-2008) (مدة الألفيات) كانت عام 2002 ولقد بلغت تقريباً 0.3% ، بينما كانت اعلي نسبة مساهمة للحوم الحمراء في الإنتاج الحيواني للمدة نفسها عام 2007 وبلغت تقريباً 1.7% ويمكن إرجاع ذلك إلى الإستراتيجية التي تبعتها وزارة الزراعة بالتركيز على إنتاج اللحوم الحمراء.

جدول 6 : نسبة مساهمة كميات إنتاج اللحوم الحمراء في الإنتاج الحيواني في العراق للمدة من (1980-2008)

الاهمية النسبية %	كميات الإنتاج الحيواني (ألف طن)	كميات إنتاج اللحوم الحمراء (ألف طن)	السنوات	الاهمية النسبية %	كميات الإنتاج الحيواني (ألف طن)	كميات إنتاج اللحوم الحمراء (ألف طن)	السنوات
0.017541	416171.9	73.0	1995	0.011848	973134.6	115.3	1980
0.013603	436667.5	59.4	1996	0.01078	933210.8	100.6	1981
0.012712	409834.1	52.1	1997	0.010505	931938.7	97.9	1982
0.01035	473427.7	49.0	1998	0.011621	823537.7	95.7	1983
0.009244	638268.4	59.0	1999	0.013076	829771.9	108.5	1984
0.004961	834570	41.4	2000	0.007256	1229312	89.2	1985
0.003746	1062397	39.8	2001	0.005182	1636320	84.8	1986
0.003493	1271267	44.4	2002	0.005842	1482284	86.6	1987
0.006929	604735.9	41.9	2003	0.005376	1274274	68.5	1988
0.004364	964710.9	42.1	2004	0.005351	1833343	98.1	1989
0.01294	1036322	134.1	2005	0.005309	1631310	86.6	1990
0.01398	958601.0	136.3	2006	0.013874	392101.4	54.4	1991
0.01709	810890.0	138.6	2007	0.013858	536140.9	74.3	1992
0.01629	918814.8	149.7	2008	0.018367	503072.9	92.4	1993
				0.01599	525317.6	84.0	1994

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية للسنوات من 1980-2008.



شكل 1 : نسبة مساهمة كميات إنتاج اللحوم الحمراء في الإنتاج الحيواني في العراق للمدة من (1980-2008)

التنبؤ وتوقعات الطلب

التنبؤ : يقصد بالتنبؤ إعداد بيان عن الأحداث المجهولة أو غير المؤكدة وفي أغلب الحالات الأحداث تقع في المستقبل ، ويعرف التنبؤ بأنه التعرف على مسار الظاهرة محل البحث في المستقبل(2)، كما يعرف التنبؤ على أنه الموقف الذي يتضمن تفسير الأهداف المقبلة، ويعد التنبؤ من الأدوات المهمة في التخطيط الاقتصادي الذي يعتمد عليه التخطيط وإلى حد بعيد . لذا فإن معظم الاقتصاديين والمسؤولين عن التخطيط في الاقتصاد عند وضعهم لأي خطة اقتصادية لا يستطيعون اقتراح أي سياسة يمكن أن تتبع أو أي قرار يتخذ عن أي متغير من المتغيرات الاقتصادية إلا بعد التنبؤ بما سيطرأ على المتغير من تغيرات مستقبلية (8) ، لذا يعد التنبؤ ركناً أساسياً من أركان سياسة تخطيط الطلب ، وإن التنبؤ

لطيف ، م. ع. و فرج، ك. ح.

بالطلب المقبل لسلعة معينة يعد مؤشراً مهماً في تخطيط الإنتاج والاستيراد والتصدير فضلاً عن تخطيط المخزون من تلك السلعة.

جدول 7 : التنبؤ بكميات استهلاك الفرد من اللحوم الحمراء في العراق للمدة من (2009 – 2015)

السنة	متوسط نصيب الفرد استهلاك اللحوم الحمراء / كغم / لمدة سبعة سنوات
2009	2.42
2010	2.50
2011	2.56
2012	2.61
2013	2.66
2014	2.72
2015	2.78

المصدر : احتسبت الكميات من قبل الباحث بالاعتماد على بيانات جدول 2 وباستخدام المعادلة التنبؤية التالية $y^{\wedge} = \bar{y} + b(x - \bar{x})$

تشير نتائج الجدول الموضح آنفاً إلى أن متوسط نصيب الفرد من الكميات المستهلكة من اللحوم الحمراء واثناء المدة المتنبأ لها ما يزال منخفضاً قياساً بالمتوسط المستهلك من اللحوم الحمراء المرتفع فهو يتراوح بين 2.42 كغم عام 2009 وبلغ أقصاه (2.78) عام 2015 ويعود سبب ذلك في تدني إنتاج العراق من منتجات اللحوم الحمراء فضلاً عن ارتفاع أسعارها ومحدودية الوسائل اللازمة لتنميتها اثناء السنوات اللاحقة. ومما تقدم نستنتج:

- 1- إن الزيادة في معدل النمو السكاني البالغ (0.047) أكبر من معدل النمو في الكميات المتاحة للاستهلاك البالغ (-0.0002) الأمر الذي أدى إلى انخفاض متوسط نصيب الفرد من استهلاك اللحوم الحمراء.
 - 2- إن الارتفاع الكبير في أسعار اللحوم الحمراء زاد الطلب على استهلاك لحوم الدواجن نظراً لانخفاض أسعارها مقارنة بأسعار اللحوم الحمراء.
 - 3- الإشارة الموجبة لأسعار السلع البديلة (لحوم الدواجن ولحوم الأسماك) تشير إلى أنه كلما ارتفعت أسعارها زاد الطلب على اللحوم الحمراء وبالعكس.
 - 4- الإشارة السالبة لأسعار اللحوم الحمراء تؤكد العلاقة العكسية بين سعر السلعة والكمية المطلوبة منها أي كلما يرتفع سعر اللحم الأحمر ينخفض الطلب على اللحوم الحمراء وبالعكس.
 - 5- إن ارتفاع معامل مرونة الطلب الداخلية تشير إلى أن المستهلك يعاني من نقص في مستوى الإشباع ونتيجة انخفاض هذا المستوى من الإشباع لهذه السلعة نجد أن المستهلكين قد اتجهوا إلى استهلاك لحوم الدجاج بأنواعها خاصة في مدة التسعينات بسبب الحصار الاقتصادي نظراً لانخفاض أسعارها مقارنة بأسعار اللحوم الحمراء فضلاً عن وجود برنامج إعادة تأهيل قطاع الدواجن والذي نجح في توفير منتجات الدواجن بأسعار مناسبة .
 - 6- انخفاض متوسط نصيب الفرد من اللحوم الحمراء وبشكل خاص في بداية عقد التسعينات ويعود ذلك إلى انخفاض الإنتاج المحلي من ناحية وارتفاع حجم السكان من ناحية أخرى خلال تلك المدة فضلاً عن انخفاض الكميات المستوردة من اللحوم الحمراء اثناء تلك المدة فضلاً عن ارتفاع أسعار المنتجات الحيوانية بسبب الحصار والتضخم.
- ونوصي بما الآتي:

- 1- ضرورة الاهتمام بقطاع الإنتاج الحيواني وتوفير كل السبل الكفيلة لتطوير قطاع إنتاج اللحوم الحمراء وزيادة الكميات المتاحة للاستهلاك بما يوازي الزيادة الحاصلة في عدد السكان.

- 2- نشر الوعي بأهمية قطاع الإنتاج الحيواني بصوره عامة وقطاع إنتاج اللحوم الحمراء بصورة خاصة كثروة قومية مستدامة ، وتوجيه البحث العلمي وتنسيق الجهود المتعلقة بهذا القطاع .
- 3- إتباع خطط تنمية جادة يمكن أن تزيد معدلات الإنتاج بوتائر عالية من خلال تفعيل عمل البيطرة في هذا القطاع.
- 4- توجيه الاستثمارات المحلية نحو إنتاج السلع البديلة للحوم الحمراء وبشكل متوازن لتلبية متطلبات الأنماط الاستهلاكية المختلفة فضلاً عن أن العمليات التسويقية للسلع البديلة تسهم بعمل مهم في تقليل الاعتماد على اللحوم الحمراء.
- 5- تحديد مستويات سعرية مناسبة للحوم الحمراء وذلك على وفق أسس وقواعد علمية تتناسب وطبيعته السلعة المدروسة بحيث يكون السعر مجزياً للمنتج ولا يمثل عبئاً على كاهل المستهلكين وكذلك من خلال دعم أسعار اللحوم الحمراء وتوفير هذه السلعة للمواطنين بأسعار مدعومة على اعتبار أن اللحوم الحمراء من السلع الضرورية التي يستهلكها الفرد العراقي على الرغم من ارتفاع أسعارها.
- 6- زيادة الاهتمام بمثل هذه البحوث ودراسة مرونة الطلب الداخلية لإعطاء صورة واضحة عن حقيقة التطور التنامي ومستوى الرفاهية الذي وصل إليه الأفراد في البلد.

المصادر

- 1- الزوبعي، سعاد حسين علي محمد (2002). تقدير دالة الطلب الفردي على فروج اللحم في العراق للمدة من (1980-2002). رسالة ماجستير - كلية الزراعة- جامعه بغداد، العراق.
- 2- البياتي، وليد عزيز وطاهر (1985). التنبؤات الاقتصادية ودورها في عملية اتخاذ القرار الاقتصادي . مجلة الوحدة الاقتصادية . العدد (1) . عمان ، الاردن.
- 3- تقي، عبد الكريم كاظم (1996). المتضمنات السعرية لدوال العرض والطلب لحاصل الحبوب الرئيسة في العراق للمدة 1968-1993 وتوقعاتها المستقبلية. أطروحة دكتوراه - كلية الزراعة والغابات - جامعة الموصل ، العراق.
- 4- درويش، عبد الصمد (2000). تقدير دالة الطلب على محصول القطن في دول عربية مختارة. رسالة ماجستير . - كلية الزراعة والغابات - جامعه الموصل. العراق.
- 5- وزارة التخطيط (1993). الجهاز المركزي للإحصاء. استخدام دوال الطلب في تقدير الاستهلاك الغذائي العائلي للمدة (1991-1996) دراسة رقم 21 . بغداد، العراق.
- 6- Walter, H. (1976). The Demand for Agricultural Commodities In Ghana : An Application of Nonlinear two . stage least squares with prior information. American J. of Agric. Econ. 16 (9):12-22.
- 7- Zidan, T. (2002). The Relation Between Input-Output and Econometric Models for Iraq. Ph. D. Thesis , University of Bradford , England . p.12-14
- 8- Jach, H. (2000). Price Theory and Applications . Prentice Hall International Editions Second Editions, Germany J. of Agric.Econo.52(8):25-27.
- 9- Joe, P. (2001). japanese demand for wheals characteristics.vol .4.Africa and the Mediterranean,A world Bank publication,USA,P.44

- 10- Keith, O. (2002). The demand for fresh and processed potato in southeast Asia. Indian j. of Agric. Econ. 15(2); 23-26
- 11- Lawton, N. (2005). Impacts of Taste Location of Origin and Health Information on market Demand for sweet potato. A dissertation, University State, Bulletin, p. 45-65.
- 12- Leon, P. (2004). the Demand for food in Europe by the year 2010. Wiener Institute for International, American j. of Agric. Econ. 32(3); 60-64

AN ECONOMIC ANALYSIS OF INDIVIDUAL DEMAND FUNCTION FOR RED MEATS IN IRAQ FOR THE PERIOD

M. A. Lateef*

K.H. faraj**

ABSTRACT

The research aims were to measure the development means of red meats production in Iraq for the period (1980-2008), economic description of factors which effects the red meat consumption, finally determining, analyzing and interpreting red meats demand function in Iraq for the period (1980-2008).

The researcher reached the following finding, Red meats are important substance; this means that demand for meat will increase in spite of increase in prices of these products. Decrease in individual's share from red meats is due to decrease in local product, intensity of population and increase in red meats prices. The research revealed that the consumer suffering from deficiency in level of satisfaction from red meat. This situation pointing out the decline in supplying of this product in the market places. the consumers directed to use chicken meat which yields that particularly at nineties because of economic embargo due to its low price comparing with red meat prices.

On the basis of the above findings the following recommendations can be listed, Giving attention to animal production sector providing capable means for development of red meats production sector, Directing local investments to produce alternative goods for red meat in parallel way to meet different consumption needs. This is because alternative goods marketing process will contribute in reducing the dependence on red meat, Giving interest to such research in order to give clear view of real development of red meat production and consumption and level of prosperity that people reached in Iraq.

* General Co. of Agric. Supply – Ministry of Agric. - Baghdad, Iraq.

** Ministry of Sci. and Tech.- Baghdad, Iraq.